

وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية

(قطاع الشئون الاجتماعية)

قرار رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٠

صادر بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٠

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية ؛

وعلى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٠ بشأن إعادة تنظيم وزارة الشئون الاجتماعية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١١٩ بتاريخ ١٤/٦/١٩٩٩ بشأن اعتماد نظام إعداد وتنفيذ ومتابعة مشروعات الخطة الاستثمارية ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠٠٠ بشأن إلغاء إسناء المشروع

الموضح فيما بعد من الجمعية العامة لرعاية المرأة ؛

وعلى مذكرة الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية المؤرخة في ٨/٥/٢٠٠٠ ؛

وعلى مذكرة الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات رقم ٩٧٤٣ المؤرخة ١٥/١١/٢٠٠٠

بشأن ماهو موضح بعد ؛

وبناء على ما عرضه علينا السيد رئيس قطاع الديوان العام ؛

قرر :

(مادة أولى)

تشكل لجنة مركزية للإشراف على مشروع مراكز استضافة المرأة (حماية المرأة) ،

على النحو التالي :

السيد / رئيس الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية رئيساً

السيد / رئيس الإدارة المركزية للجمعيات والاتحادات عضواً

السيد / مدير عام الإدارة العامة للشئون المالية عضواً

- السيد/ مدير عام الإدارة العامة لشئون المرأة عضواً
- السيد/ مدير إدارة المشروعات بالإدارة العامة لشئون المرأة عضواً
- السيد/ مدير إدارة تخطيط المشروعات عضواً
- ويجوز للجنة أن تدعو لاجتماعاتها من تراه من المهتمين فى مجال شئون المرأة .

(مادة ثانية)

تختص اللجنة المشار إليها بالآتى :

- الإشراف على جميع مراكز استضافة المرأة (مشروع حماية المرأة) داخل الجمهورية .
- وضع السياسة العامة للمشروع .
- عرض ميزانية المراكز واعتماد الصرف المالى على المشروع .
- إعداد الخطوط التنفيذية لتحقيق أهداف المشروع .
- عرض دراسات جدوى المراكز الجديدة التى سيتم إنشاؤها .
- عرض خطة التوسع فى المراكز والميزانية المخصصة لها .

(مادة ثالثة)

على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره ،

وينشر فى الوقائع المصرية .

وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية

دكتورة / امينة الجندى